الأمم المتحدة

S/2007/758

مجلس الأمن

Distr.: General
21 December 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في سري لانكا

موجز

يقدم هذا التقرير المعدّ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) إلى المجلس بوصفه تقريرا قطريا مستكملا عن حالة الأطفال والصراع المسلح في سري لانكا. وهو يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ويتضمن معلومات مستكملة عن متابعة الأطراف في الصراع لتوصيات واستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح التابع لمجلس الأمن. ويقدم التقرير معلومات عن التقدم المحرز في مجال إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم على يد الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في سري لانكا. ويلاحظ أنه على الرغم من إحراز قدر محدود من التقدم في إخلاء سبيل الأطفال المنسوبين إلى منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير وفصيل كارونا التابع لتاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال، على نحو ما دعي إليه سابقا، فإن كلتا الجماعتين ما زالتا تختطفان الأطفال، وتشنان الهجمات ضد المدنيين، وتعوقان وصول الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية

ويشيد التقرير بقيام الحكومة بإنشاء فرقة عمل متعددة الاختصاصات معنية بالأطفال والصراع المسلح، وبموافقة منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير على تكثيف الحوار مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن إخلاء سبيل الأطفال. ويهيب التقرير بمنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير وفصيل كارونا تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال أن يكفّا عن اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم، ويطلقا سراح الأطفال المنسوبين إلى قواتهما، وينخرطا في إجراءات شفافة لإخلاء سبيلهم والتحقق من ذلك، ويضعا بالتعاون مع فريق العمل القطري التابع للأمم المتحدة، الصيغة النهائية لخطط عمل تلبي المعايير الدولية. ويحث التقرير أيضا اللجنة المتعددة الاختصاصات التي أنشأتها الحكومة على تقديم تقرير في أقرب وقت ممكن عن الادعاءات القائلة بأن عناصر من القوات الأمنية الحكومية تدعم فصيل كارونا تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال في عمليات التجنيد الإجباري للأطفال التي يقوم بها.

271207 181207 07-63472 (A)

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير بناء على طلب الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح التابع لمجلس الأمن، وهو يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويقدم التقرير معلومات عما تم من امتثال وما أحرز من تقدم في مجال إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم على يد الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة وغير ذلك من الانتهاكات وأوجه الإيذاء الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح في سري لانكا. ويوفر التقرير أيضا معلومات مستكملة عن متابعة الأطراف في الصراع للتوصيات والاستنتاجات أعدها الفريق العامل في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٢ – ويقدم هذا التقرير معلومات عن الاتجاهات التي تنحوها الانتهاكات الستة قيد الرصد، كما يسوق أمثلة عن بعض الحوادث التي تحققت من وقوعها فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في سري لانكا. وتبذل الجهود حاليا لتعزيز رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها في سياق الصراع على كل من المستوى الوطني والمحلي. ولا بد من تقديم الدعم لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية وشبكات المجتمع المدني المحلية المعنية بالدعوة من أجل الأطفال المتضررين من الصراع المسلح وحمايتهم وإعادة تأهيلهم بما يكفل استدامة المبادرات المحلية لحماية الأطفال وفعاليتها.

ثانيا – الحالة السياسية والعسكرية والاجتماعية العامة السائدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٣ – استمر تدهور الحالة الأمنية في شمال سري لانكا وشرقها من جراء اشتداد المواجهات العسكرية. ففي الشمال، اندلعت مواجهات بحرية وبرية بين القوات الأمنية السريلانكية ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير المرابطة بشكل مكثف في شبه جزيرة جفنا، وزادت حدة القتال على طول خط الدفاع الأمامي، وتخللها تبادل للقصف بالمدفعية على مقربة من مدينة جفنا. وشنّت القوات الجوية السريلانكية هجمات جوية على مقاطعتي كيلينوتشي ومولايتيفو. واندلعت معارك بمحاذاة فاهاراي، باتيكالوا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وشملت هجمات جوية وبحرية وبرية. وتعرضت باتيكالوا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى قصف شبه يومي على يد الجيش السريلانكي ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، واشتدت حدة القصف على وجه الخصوص في شهر آذار/مارس ٢٠٠٧. وشن فصيل كارونا أيضا هجمات على منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير في باتيكالوا.

٤ - ولحق السكان المحليين أشد الضرر من جراء احتدام الصراع الذي أدى إلى تشريد واسع النطاق للمدنيين، معظمهم أطفال ينتمون في الغالب الأعم لمقاطعات باتيكالوا، ومولايتيفو، وكيلينوتشي، وجفنا، وذلك خلال في الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت أعداد المشردين بسبب الصراع الأخير تتذبذب طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، قُدر عدد المشردين في سري لانكا بزهاء ٠٠٠ ١٨٠ فرد نتيجة لتصعيد الصراع منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ وعاد ٩٢٣ ٩٧ فردا (١٥٠ ٣٠ أسرة) إلى مواطنهم الأصلية.

٥ - وفي عام ٢٠٠٧، أثيرت شواغل إزاء التجنيد المكثف للناس، بمن فيهم الأطفال، في صفوف منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير عن طريق تطبيق نظام حصصي تساهم بموجبه كل أسرة بأحد أفرادها في المنظمة. وفرضت هذه المنظمة أيضا قيودا صارمة على حرية تنقّل المدنيين، فحظرت على الناس مغادرة فاني[1] ما لم يحصلوا على تصريح مرور. وخضعت المجتمعات المحلية في الشمال والشرق أيضا لقيود شديدة على سبل الحصول على الغذاء والماء والتعليم وأسباب العيش. وشكّل تلوث المناطق بمختلف أنواع الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب المتفجرة تهديدات بإزهاق أرواح المدنيين في المقاطعات المتضررة.

٦ - وعلى وجه العموم، ظل مناخ العمل يتسم بحالة مطردة من انعدام الأمن في وجه المراقبين الدوليين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، إذ لقي سبعة من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية مصرعهم منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بمن فيهم موظفون تابعون للصليب الأحمر السريلانكي، والمجلس الدانمركي للاجئين، وفريق إزالة الألغام الدانمركي. وقد كان لذلك أثر مدمر على البيئة الحمائية التي يعيش في كنفها السكان المدنيون، ولا سيما الفئات المستضعفة من قبيل الأطفال. وعلاوة على ذلك، فبسبب التسييس المكثّف للمسائل الإنسانية في وسائط الإعلام، بما في ذلك المسائل المتصلة بالأطفال؛ والموقف السلبي الذي تتخذه وسائط الإعلام، وأحيانا البيانات التي يدلي بها بعض المسؤولين الحكوميين ضد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، زادت بيئة عمل عمال المساعدة الإنسانية تدهوراً، وثُبطت قدرتهم على الاضطلاع بمهامهم، وباتت سلامتهم وأمنهم عرضة للخطر. وأثيرت أيضا شواغل أمنية بسبب التهديدات التي وجهتها الجماعات المسلحة، بما في ذلك حزب تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال/فصيل كارونا، إلى عمال المساعدة الإنسانية، بمن فيهم العاملون المعنيون بحماية الأطفال وممثلو وسائط الإعلام المكلفون بتغطية الجوانب المتعلقة بالمسائل الإنسانية.

---

(١) يشير اسم فاني إلى مقاطعتي كيلينوتشي ومولايتيفو والمناطق ''غير المطهرة'' في مقاطعتي مانار وفافونيا.

ثالثا – الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

ألف – تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١ – منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير

٧ – يرد ذكر منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2006/826) وفي جميع تقارير الأمين العام السابقة عن الأطفال والصراع المسلح، بوصفها جماعة مسلحة تقوم بضم الأطفال لى صفوفها واستخدامهم جنودا. ففي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، تلقت اليونيسيف تقارير تفيد بتجنيد منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير ٢٦٢ طفلا، بمن فيهم ٣٢ طفلا كانت قد أعادت تجنيدهم. ويمثل هذا العدد انخفاضا ملحوظا في معدل الأطفال المبلغ عن تجنيدهم على يد منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، مقارنة بما كان عليه الأمر في الفترة المشمولة بالتقرير السابق[٢].

٨ – ومثلما يبينه الجدول ١ ففي أثناء الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وآب/أغسطس ٢٠٠٧، فإن أكبر عدد من حالات الإبلاغ عن التجنيد التي تلقتها اليونيسيف وردت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، منها ٦٢ تقريرا يفيد بوقوع حالات تجنيد أطفال، بما في ذلك إعادة تجنيد خمسة أطفال. ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، انخفض معدل عمليات تجنيد الأطفال المبلغ عنها. بيد أنه لا بد من ملاحظة أن استئناف أعمال القتال بين الأطراف يؤجج مخاوف المجتمعات المحلية، مما يؤثر في ثقة الأسر المعنية وقدرتها على الإبلاغ عن حالات تجنيد الأطفال. لذا، ينبغي النظر إلى هذه الجداول بوصفها تبين اتجاهات لا مجموع الحالات المعنية.

(٢) خلال فترة الاثني عشر شهرا المشمولة بالتقرير السابق، أفادت التقارير بتجنيد ٧٥٦ طفلا، منهم ٩٧ طفلا أُعيد تجنيدهم.

الجدول ١

حالات تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم على يد منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، المبلغ عنها في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

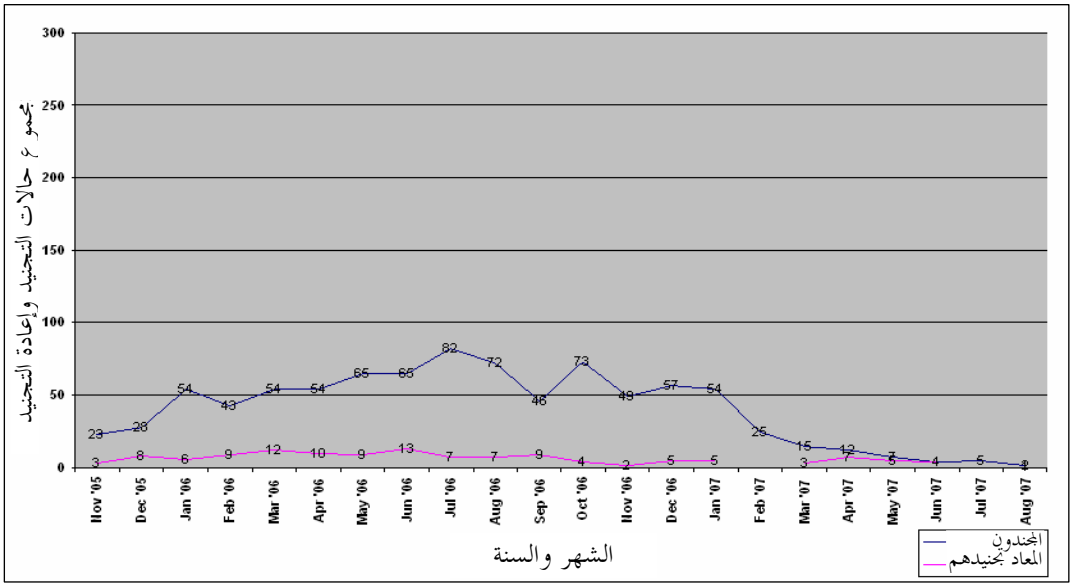

٩ - في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، كان ٤١ في المائة من الأطفال المبلغ عن تجنيدهم أو إعادة تجنيدهم (١٠٩ أطفال) ينتمون لمقاطعة باتيكالوا، تليها مقاطعة كيلينوتشي بما يعادل ٢٧ في المائة من التقارير التي تفيد بتجنيد أطفال من هذه المقاطعة (٧١ طفلا). وورد من جفنا أقل عدد من التقارير عن تجنيد الأطفال في المقاطعات الشمالية والشرقية، إذ شهدت تجنيد طفل واحد، وإعادة تجنيد طفل واحد، وإخلاء سبيل طفل واحد خلال الفترة؛ مما يبين حدوث انخفاض كبير في معدل التجنيد المبلغ عنه مقارنة بفترة الاثني عشر شهرا المشمولة بالتقرير السابق[٣]. ولعل ذلك يبين أحد الجوانب الإيجابية لإغلاق خط الدفاع الأمامي على يد القوات الأمنية السريلانكية منذ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وفرض نظام حظر التجول ليلا في جفنا بشكل صارم.

١٠ - وعلى نحو ما يتبين من الجدول ٢، يصل عدد الأولاد من بين مجموع الأطفال المجندين إلى ١٦٩ ولدا وعدد الفتيات إلى ٦١ فتاة.

(٣) في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أبلغ عن تجنيد أو إعادة تجنيد ٧٤ طفلا في جفنا.

الجدول ٢

تحليل التجنيد حسب نوع الجنس في كل مقاطعة في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

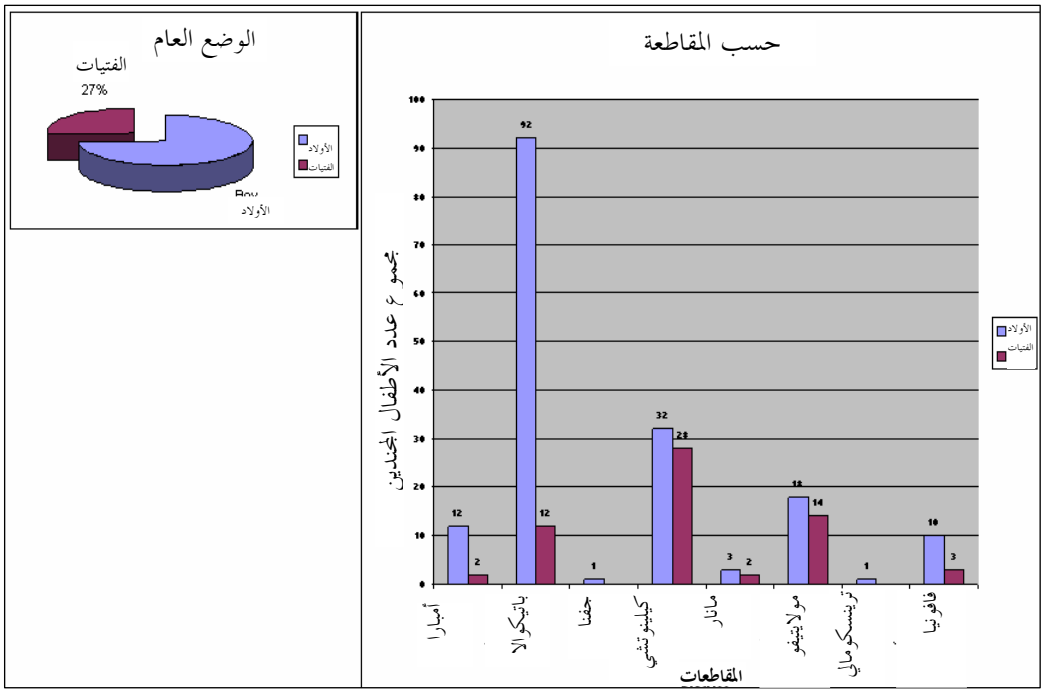

١١ - أفادت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بتعديل سياستها المتعلقة بالسن الأدنى للتجنيد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، إذ حددت السن الأدنى للتجنيد في ١٧ سنة، في انتهاك للمعايير القانونية الدولية والوطنية المعمول بها. ونتيجة لاستمرار أنشطة الدعوة والضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي، أكدت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، التزامها بتعديل سياستها الحالية ورفع السن الأدنى للتجنيد إلى ١٨ سنة. ومثلما يشير إليه الجدول ٣ أدناه، يبلغ متوسط عمر الأطفال الذين تجندهم منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير ١٥,٧٨ سنة[٤].

(٤) بناء على الحالات المبلغ عنها إلى اليونيسيف، وبالرجوع إلى شهادات ميلاد الأطفال المعنيين، يتضح أن متوسط عمر المجندين دون السن القانونية هو ١٦ سنة منذ عام ٢٠٠٤. وكان متوسط عمر المجندين دون السن القانونية هو ١٥ سنة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، و ١٤ سنة في عام ٢٠٠١.

الجدول ٣

تحليل عمر الأطفال وقت تجنيدهم على يد منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

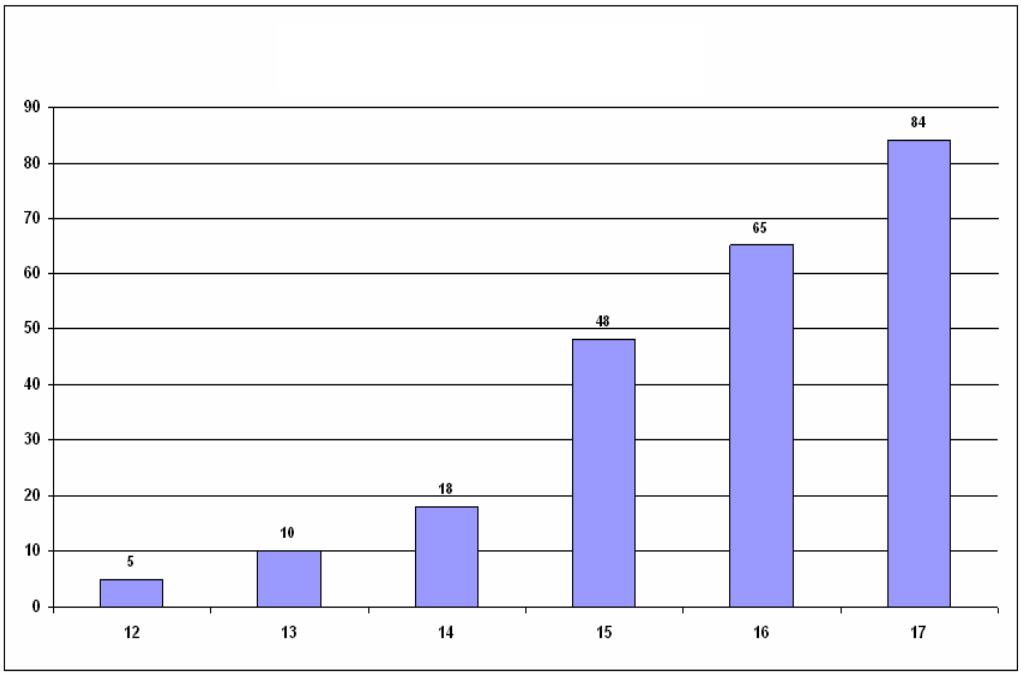

١٢ - في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، تحققت[٥] اليونيسيف من إخلاء منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير سبيل ٢٠٣ أطفال[٦]. وينتمي معظم الأطفال الذين أخلي سبيلهم إلى مقاطعة كيلينوتشي، تليها مقاطعتا مولايتيفو وباتيكالوا.

(٥) عندما يخلى سبيل أحد الأطفال أو يلوذ بالفرار من منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير أو يعود إلى بيته منها بطريقة أو بأخرى، تقوم اليونيسيف بزيارة بيته بغية التحقق من وجوده في البيت.

(٦) أطلق سراح ١٩٦ طفلا في فترة الاثني عشر شهرا المشمولة بالتقرير السابق.

الجدول ٤

اتجاهات ما قامت به منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير من عمليات تجنيد مبلّغ عنها وعمليات إخلاء سبيل متحقق منها بالنسبة للأطفال في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

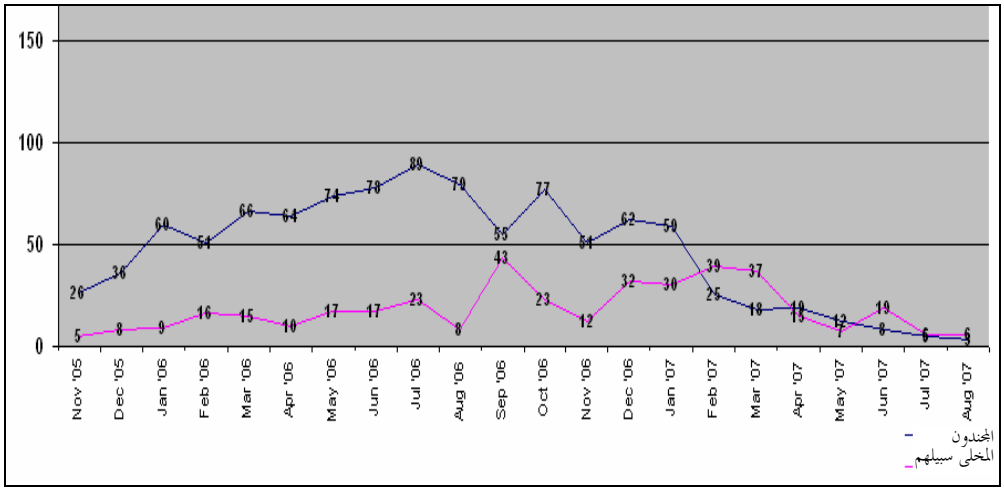

١٣ - في شباط/فبراير، وآذار/مارس، وحزيران/يونيه، وتموز/يوليه، وآب/أغسطس ٢٠٠٧، تجاوز عدد حالات إخلاء سبيل الأطفال في الشهر عدد الأطفال المبلغ عن تجنيدهم في الشهر، لأول مرة منذ إنشاء قاعدة بيانات اليونيسيف بشأن تجنيد الأطفال القاصرين في عام ٢٠٠٢، على نحو ما يتبين من الجدول ٤ أعلاه. ومن بين ٦ ٢٢١ طفلا مسجلا في قاعدة بيانات اليونيسيف بوصفهم مجندين منذ عام ٢٠٠١، ما زالت ١ ٤٦٩ حالة معلقة، بما في ذلك حالة ٣٣٥ طفلا كان عمرهم يقل عن ١٨ سنة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧[(٧)].

١٤ - وقد انخفض بشكل ملحوظ عدد الأطفال الذين سلمتهم منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير إلى مركزها الخاص بتنمية المهارات التعليمية، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إذ وصل عدد الأطفال ”المخلى سبيلهم“ إلى ٣١ طفلا. وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لبث ثمانية أطفال كانوا منسوبين سابقا إلى منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير في المركز، وكانت اليونيسيف وقت إعداد التقرير بصدد إجراء الترتيبات اللازمة لعودتهم إلى أسرهم.

(٧) تتضمن قاعدة بيانات اليونيسيف بشأن تجنيد الأطفال حالات أطفال كان سنهم يقل عن ١٨ سنة وقت تجنيدهم. وبلغ بعض هؤلاء الأطفال ١٨ سنة منذئذ. بيد أنهم ما زالوا مسجلين في قاعدة البيانات لأن حقوقهم انتهكت وقت تجنيدهم، وما زالت اليونيسيف تدعو إلى إخلاء سبيلهم.

١٥ - ومن بين المسائل التي كانت مثار قلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير هناك القيود على السفر التي تفرضها منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير على حركة الناس خارج منطقة فاني، بمن فيهم الأطفال من سن الثالثة عشرة فما فوق. ولا يمكن مغادرة منطقة فاني إلا بموجب تصريح محلي تمنحه منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، لكن الحصول عليه غالبا ما يكون صعب المنال. وتتسم حالة الأطفال الذين تخلي منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير سبيلهم، ولا سيما أولئك الذين يعود انتسابهم إليها لفترة طويلة، بالضعف بوجه خاص نظرا لعدم تزويدهم بالوثائق اللازمة لتمكينهم من التنقل خارج منطقة فاني؛ وهو ما أدى إلى ظهور حالات أطفال تعذر عليهم الالتحاق بأُسرهم. وهناك ضرورة ملحة لأن تقوم منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بكفالة توفير الوثائق اللازمة لتمكين الأطفال الذين أُخلى سبيلهم من العودة إلى أسرهم وديارهم.

٢ - تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال/فصيل كارونا

١٦ - وأُدرج كذلك فصيل كارونا في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح. فقد واصل هذا الفصيل تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في مقاطعة باتيكالوا حيث تلقت اليونيسيف نسبة ٧٨ في المائة من الإفادات المتعلقة بعمليات تجنيد الأطفال. ووفقاً لما يبينه الجدول ٥، الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، تلقت اليونيسيف تقارير بشأن قيام فصيل كارونا بتجنيد ٢٠٧ أطفال، منهم ٤٥ طفلاً أعيد تجنيدهم. ويمثل ذلك ارتفاعاً في معدل التجنيد المبلَّغ عنه الذي يقوم به فصيل كارونا، بالمقارنة مع فترة الاثني عشر شهراً الماضية المشمولة بالتقرير[٨]. وقد خطف فصيل كارونا غالبية هؤلاء الأطفال وجندهم في مقاطعة باتيكالوا، تليها مقاطعات أمبارا وترينكومالي وبولوناروا[٩].

(٨) أبلغت اليونيسيف بتجنيد فصيل كارونا ١٩٣ طفلاً، منهم ١٨ طفلاً أعيد تجنيدهم أثناء فترة الإثني عشر شهراً المشمولة بالتقرير الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

(٩) تم تجنيد ١٦٢ طفلاً في منطقة باتيكالوا؛ و ٢٧ طفلاً في منطقة أمبارا؛ و ١١ طفلاً في منطقة تريكومالي و ٧ أطفال في منطقة بولوناروا.

الجدول ٥

الاتجاهات فيما أبلغ عنه من أعمال تجنيد الأطفال في منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير وحالات إخلاء سبيل الأطفال التي تم التحقق منها لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

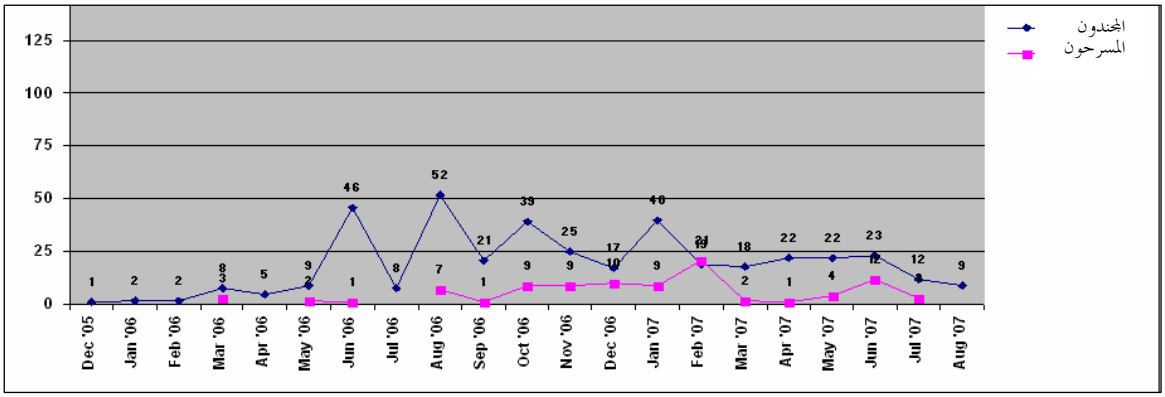

١٧ - وجرى التحقق في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ من أن تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال فصيل كارونا قد أخلى سبيل ٧١ طفلاً، ولا سيما من مقاطعة باتيكالوا؛ علماً أن ٦٥ طفلاً آخرين قد لاذوا بالفرار. ومع أن فصيل كارونا قام بإخلاء سبيل ٢٣ طفلاً خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، وهو عدد يمثل زيادة في أعداد المسرحين، بالمقارنة مع فترة الإثني عشر شهراً السابقة المشمولة بالتقرير، فقد تم تجنيد ١٠ أطفال في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقام، مثلاً، فصيل كارونا في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بإخلاء سبيل ثمانية صبيان بحضور ممثلي اليونيسيف، وبحلول ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ أعيد تجنيد ثلاثة صبيان من هؤلاء الثمانية ولا يزالون مع فصيل كارونا.

١٨ - ومن أصل ٣٨٥ طفلاً مسجلين في قاعدة بيانات اليونيسيف بأنهم مجندون في فصيل كارونا، ظلت ٢١٤ حالة، بما فيها حالة ١٦٠ طفلاً هم في الوقت الحالي دون الثامنة عشرة، معلقة لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقد ناهز متوسط عمر الطفل المجند لدى فصيل كارونا ١٦ عاماً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تعتمد الأجنحة السياسية أو العسكرية لفصيل كارونا حتى الآن أي إجراءات للتحقق من أعمار الأطفال. وكان معظم المجندين الأطفال صبياناً باستثناء طفلة واحدة.

الجدول ٦

تحليل سن الأطفال وقت تجنيدهم في فصيل كارونا في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧

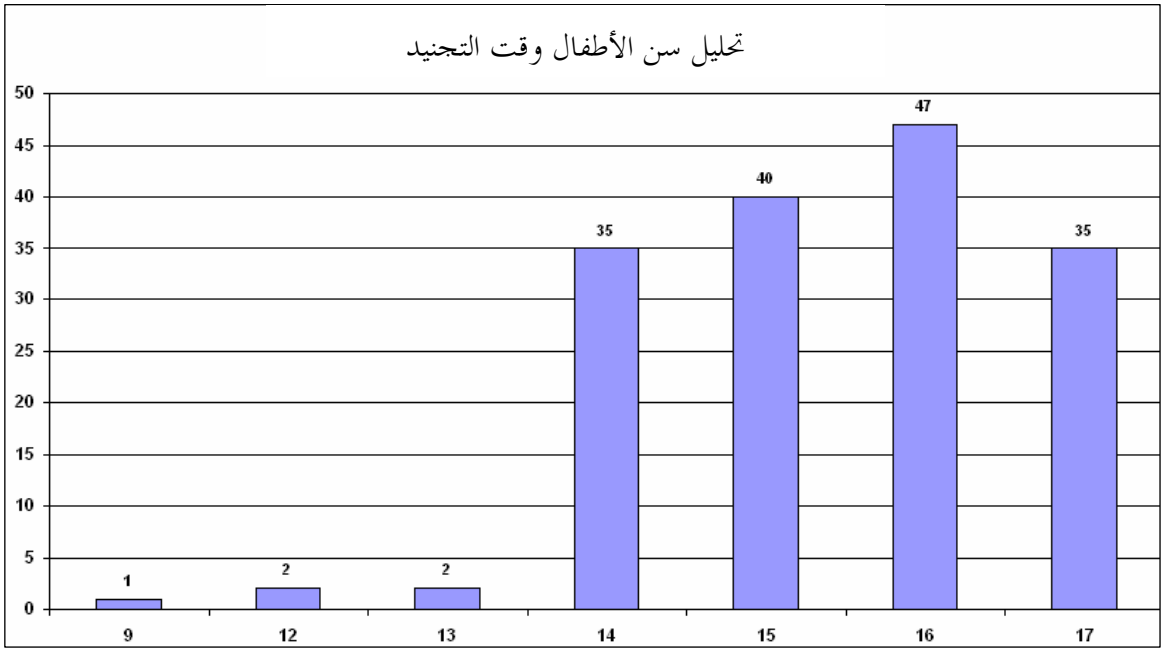

١٩ - وكان الاتجاه الآخر المثير للقلق هو دفع بدلات شهرية إلى بعض الأطفال المجندين عند إنهاء فصيل كارونا التدريب العسكري. ومن المحتمل أن يكون لذلك وقع التقارير المزعجة المقدمة من الأسر الفقيرة التي من شأنها أن تشجع بالفعل تجنيد القصر. وقد وردت تقارير تفيد بأن الأسر أو الأشخاص المجندين يتلقون بدلات شهرية تتراوح بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ١٢ روبية سريلانكية (نحو ٦٠ إلى ١٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة). وسجلت اليونيسيف ٣٦ حالة تتعلق بالأطفال المجندين الذين يتلقون مدفوعات في مقاطعة باتيكالوا لوحدها.

٢٠ - وثمة شاغل آخر يتمثل في استهداف فصيل كارونا الأطفال الذين ارتبطوا في السابق بنمور تاميل إيلام للتحرير في شمال سري لانكا. وقد طلب إلى أسر الأطفال الذين عادوا إلى منازلهم مغادرين نمور تاميل إيلام للتحرير الحضور إلى مكاتب حزب تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال بصحبة أطفالهم. ووردت تقارير تفيد بأن حزب تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال رفض في مناسبات عديدة إخلاء سبيل هؤلاء الأطفال مدعياً الاحتفاظ بهم لأغراض التحقيق. وأفضى ذلك في العديد من الحالات إلى قيام فصيل كارونا بإعادة تجنيد الأطفال.

ويثير هذا الأمر شواغل إزاء مواصلة رعاية وحماية الأطفال الذين أخلى سبيلهم نمور تاميل إيلام للتحرير ويتطلب ذلك من السلطات الحكومية التي استعادت سيطرتها كاملةً على شرق البلاد زيادة الاهتمام بأمن هؤلاء الأطفال.

باء – الاختطاف

٢١ – في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تلقت لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان ٨٣ شكوى عن اختطاف أطفال[١٠]، وتقع غالبية الحالات المبلغ عنها في باتيكالوا تليها فافونيا وترينكومالي وكالموناي وأمبارا وجافنا. ويزعم أن فصيل كارونا نفذ ٣١ عملية اختطاف، ونفذ نمور تاميل إيلام للتحرير سبع عمليات اختطاف، في حين ظل مرتكبو أعمال الخطف المتبقية مجهولين. وأفيد أن عمر الأطفال الذين خطفوا تتراوح بين ثمانية أعوام و ١٧ عاماً، علما بأن الغالبية الكبرى من الأطفال هم في السابعة عشر من العمر. وأثناء إعداد التقرير، بقيت ٦٨ شكوى من أصل ٨٣ وردت إلى لجنة حقوق الإنسان معلقة في انتظار إجراء تحقيق أو تعقب.

٢٢ – ووردت غالبية التقارير المتعلقة باختطاف الأطفال في سياق التجنيد الذي يحدث أساساً في مناطق جافنا وباتيكالوا وأمبارا. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اختطف نمور تاميل إيلام للتحرير ٢٢ طالباً تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٦ عاماً لأغراض التجنيد بينما كانوا يحضرون درساً تعليمياً في أمبارا. ونتيجة للدعوة التي نظمتها اليونيسيف مع نمور تاميل إيلام للتحرير، أخلي سبيل جميع الأطفال خلال يومين. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، أفيد أن قوات الأمن التابعة لحكومة سري لانكا احتجزت صبيين في جافنا، ووردت تقارير فيما بعد عن اختفائهما.

٢٣ – واستمر فصيل كارونا في اختطاف وتجنيد الأطفال من الشوارع والمعابد والمنازل ومخيمات المشردين داخلياً في شرق البلاد، ولا سيما في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة. كما وردت أيضا تقارير تفيد بأن الأطفال يجندون ويختطفون في مناطق بالقرب من مكاتب ونقاط تفتيش قوات الأمن السريلانكية. وشلمت جميع حالات الخطف التي قام بها فصيل كارونا التجنيد القسري، ونفذ بعضها رجال مسلحون عرَّفوا أنفسهم بأنهم أعضاء في فصيل كارونا.

(١٠) ينبغي الإشارة إلى أنه من المحتمل أن تكون بعض هذه الحالات قد بلغت أيضاً إلى اليونيسيف وأدرجت في قاعدة البيانات المتعلقة بتجنيد القصر. ويشكل اختطاف الأطفال وتجنيدهم انتهاكين منفصلين. ولم تحدث مقابلة بين الحالات في قاعدة بيانات اليونيسيف لتجنيد القصر وقائمة لجنة حقوق الإنسان لحالات اختطاف الأطفال، وعليه، فقد يظهر بعض الأطفال في سجلات كلتا الوكالتين.

جيم – حوادث القتل والتشويه

٢٤ – وردت منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تقارير تم التحقق منها عن مقتل ٤٥ طفلاً وتشويه ٧٧ آخرين بسبب الصراع، وقد حدث أكثر من نصف هذه الحوادث في منطقة باتيكالوا تليها منطقتا مانار وجافنا.

٢٥ – وسُجلت ١١ حالة من أصل ٤٥ حالة (٢٥ في المائة) تم التحقق منها، لأطفال قتلوا بسبب الصراع، في قاعدة بيانات اليونيسيف لعمليات تجنيد القصّر بأنها حالات أطفال قامت بتجنيدهم مجموعات مسلحة[١١]. وسجلت قاعدة بيانات اليونيسيف لتجنيد القصر أيضا أربعة من الأطفال الذين شُوهوا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بأنهم جندوا على يد مجموعة مسلحة[١٢]. وتشمل الأمثلة مقتل صبي في السابعة عشرة جنَّده فصيل كارونا، وذلك أثناء هجوم بألغام كلايمور، قبل أن نمور تاميل إيلام للتحرير هي التي شنته في باتيكالوا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧، قتل صبي في الخامسة عشرة مجند في نمور تاميل إيلام للتحرير أثناء هجوم وقع في باتيكالوا بين الجيش السريلانكي ونمور تاميل إيلام للتحرير. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، أطلقت النار على صبيين في السابعة عشرة من العمر كانا مجندين في نمور تاميل إيلام للتحرير في اشتباك بين الجيش السريلانكي ونمور تاميل إيلام للتحرير في باتيكالوا فأرديا قتيلين.

٢٦ – وقد تم التحقق من مقتل سبعة عشر طفلاً وتشوه ٥٢ طفلاً جراء عمليات قصف جوي وبري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قتل القصف الجوي الذي شنته القوات الجوية السريلانكية سبعة أطفال (أربعة صبيان وثلاث فتيات) وأصاب ثمانية أطفال (خمسة صبيان وثلاث فتيات) في باداهوثورايا، وهي قرية للمشردين داخلياً تقع بالقرب من مانار. وكان جميع الأطفال إلا واحداً دون العاشرة من العمر. وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قتل طفل في السادسة عشرة وتعرض آخر في الخامسة عشرة للتشوه جراء قصف جوي شنته القوات الجوية السريلانكية في مولايتيفو. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، قتل أربعة أطفال (تتراوح أعمارهم بين عام و ١٦ عاماً) وتعرض للتشوه أربعة أطفال (تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و ١٦ عاماً) أثناء قصفٍ في باتيكالوا. ولا يزال مرتكبو هذه الأعمال مجهولين؛ وقد اتهم الجيش السريلانكي ونمور تاميل إيلام للتحرير أحدهما الآخر بارتكاب هذا الانتهاك.

---

(١١) من هؤلاء تسعة أطفال جندهم نمور تاميل إيلام للتحرير وطفلان جندهما فصيل كارونا.

(١٢) ومنهم طفلان جندهما نمور تاميل إيلام للتحرير وطفلان جندهما فصيل كارونا.

٢٧ - وكان الأطفال أيضاً من بين المصابين جراء الاستخدام العشوائي لألغام كلايمور ولغيرها من الأجهزة المتفجرة، ومنهم ثمانية أطفال تم التحقق من مقتلهم و ٢٠ طفلاً تم التحقق من تشوههم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأدت مجموعة من الهجمات التي شنت على حافلات واستخدمت فيها الألغام إلى مقتل وتشويه أطفال. ففي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قُتل ثلاثة أطفال (تبلغ أعمارهم سنة وثلاث سنوات و ١٧ سنة) وشوه أربعة أطفال (تبلغ أعمارهم سنة وثلاث سنوات و ١١ سنة و ١٧ سنة) في انفجار حافلة، وقع عند نقطة تفتيش عسكرية تابعة لفرقة عمل خاصة تابعة لحكومة سري لانكا في أمبارا، نُسب إلى نمور تاميل إيلام للتحرير. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قتل صبي في الخامسة عشرة وأصيب أربعة أطفال في انفجار استخدمت فيه ألغام كلايمور واستهدف حافلة في فافونيا. ولا يزال مرتكب هذا العمل مجهولاً واتهم كل من قوات الأمن السريلانكية ونمور تاميل إيلام للتحرير أحدهما الآخر بارتكاب هذا الانتهاك.

دال - الهجمات على المدارس والمشافي

١ - الهجمات على المدارس

٢٨ - أثرت الهجمات على المدارس التي شنتها أطراف الصراع تأثيراً ضاراً على تعليم الأطفال بطرق شتى. فقد سجلت السلطات التعليمية ٢٦١ مدرسة باعتبارها مدارس أصيبت مبانيها بأضرار أو دمرت بدرجات متفاوتة[١٣] أثناء فترة الصراع برمتها. ومع أن مدى الضرر يتراوح بين ضرر بسيط ودمار كامل، فإن جميع ما تتعرض له المدارس من أضرار مادية يؤثر على استفادة الأطفال من التعليم.

٢٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من ستة تقارير أفادت بحدوث هجمات على المدارس، والبعض منها يتضمن ما يلي:

- في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أصاب قصف بمدفعية الجيش السريلانكي أحد مخيمات المشردين داخلياً في مدرسة كاثيرافيلي فيكنسوارا فيديالام، في فاهاري، باتيكالاو، فقتل ما لا يقل عن ٢٦ مدنياً (منهم طفلان) وأصيب ما لا يقل عن ٦٩ مدنياً (منهم ٢١ طفلاً دون الخامسة عشرة من العمر). وقد تعذر تحديد العدد الإجمالي للأطفال القتلى والجرحى نظراً لمحدودية إمكانية الوصول إليهم. وقد تعرض مبنى المدرسة لأضرار جسيمة.

(١٣) بيانات جمعت من الإدارات التعليمية المحلية في آب/أغسطس ٢٠٠٧: مقاطعات جافنا وكيلينوتشي ومولاتيف وفافونيا ومانار وترينكومالي وباتيكالوا.

- وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ألحق قصف نمور تاميل إيلام للتحرير أضرارا بمدرسة كالار سوموديفي في مقاطعة تريكومالي وأسفر عن مقتل مدرس وإصابة ١٥ شخصا، منهم خمسة أطفال تراوحت أعمارهم بين ستة أعوام و ١٥ عاماً.

- وفي ١٩ آذار/مارس، أصاب قصف جوي شنه الجيش السريلانكي، في فادامارادشي الشرقية، بجافنا مُدرساً وطالبين، (يبلغان من العمر ١١ عاما و ١٦ عاماً)، فأسفر عن نقل مدرسة شونديكولام فيديالايام إلى مكان آخر. وقد أثر الهجوم على سبعمائة وثمانين طالباً لأن المدرسة كانت تؤوي طلاباً نزحوا من ثلاث مدارس تضررت من أحداث سابقة ذات صلة بالصراع. وزاد الهجوم من شعور الآباء بالخوف من إرسال أطفالهم إلى المدارس فأثر ذلك على انتظام حضور الأطفال وقدرتهم على متابعة المقررات الدراسية.

- وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ألحقت عملية قصف شنها الجيش السريلانكي أضرارا بمدرسة بالايافادي في فافونيا الشمالية أدت إلى إغلاق المدرسة مؤقتا لمدة أسبوعين؛ وإلى تشرد ٤٢ طالباً وخسارتهم التعليم؛ وإلحاق الضرر بغرف الدراسة؛ وفقدان المواد التدريسية.

٣٠ - بالإضافة إلى ذلك، احتل معاً أفراد مدنيون وعسكريون مسلحون من قوات الأمن السريلانكية عدداً صغيراً إنما لا يستهان به من المدارس في مقاطعة جافنا. وأفيد باحتلال مكتب مدير مدرسة جافنا المركزية لاستخدامه مركزاً للشرطة وباستيلاء الجيش السريلانكي على مدرستين في بوينت بيدرو، في جافنا. وتضرر الأطفال في جافنا أيضا من جراء عمليات تفتيش نفذها الجيش في المدارس، مثلما حدث في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ عندما عطلت عمليات تفتيش قام بها الجيش السريلانكي التدريس ليوم واحد بسبب مزاعم بأن شخصين مرتبطين بنمور تاميل إيلام للتحرير ألقت قنبلة يدوية وأطلقا النار على الجيش السريلانكي قبل فرارهما عبر المدرسة.

٣١ - وفي ذروة الصراع الذي دار في باتيكالاو خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أغلقت بصورة مؤقتة ١٠٥ مدارس لعدة أسابيع وفي بعض الأحيان لعدة شهور فأثر ذلك على أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طفل. ويرجع الإغلاق إلى تواصل القصف؛ ونزوح الأسر المشردة إلى المدارس، وقرب المدارس من قواعد المدفعية. فمن أصل المدارس المائة والخمس هذه، أغلقت بصورة مؤقتة ٣٨ مدرسة في باتيكالاو نظراً لاستمرار مكوث الأسر المشردة داخل هذه المدارس خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧ ومرة أخرى في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧، مما أفضى إلى تعذر انتظام الأطفال في المدارس وإلى تأخر افتتاح

٢٩ مدرسة للعام الدراسي ٢٠٠٧ لمدة وصلت إلى شهر واحد. وتضررت كذلك مدارس كثيرة في أمبارا ومانار وتريكومالي وكيلينوشي ومولايتيفو جراء إيواء الأسر المشردة فيها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٢ - وتأثر كذلك انتظام الأطفال في المدارس بحالات تشرد عديدة للطلاب والمدرسين والمجتمعات المحلية في فاني والمناطق الشرقية. فقد أضاع أطفال مشردون من تريكومالي وفاهاراي وباتيكالوا فصلين دراسيين من السنة الأكاديمية لعام ٢٠٠٦. وأدى امتداد فترة الغياب مقترنة بحالات انقطاع عن المدارس حدثت أثناء عملية إعادة التوطين، إلى ازدياد عدد حالات تسرب الأطفال من المدارس وعدم قدرة الكثير منهم على المنافسة في تأدية الامتحانات. لذلك أثر الخوف من شن القوات المسلحة السريلانكية هجمات جوية على انتظام الأطفال في المدارس في فاني. فقد أدت عملية القصف التي نفذها الجيش السريلانكي على فاهاراي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى إعاقة وصول المدرسين إلى المدارس أيضا. على سبيل المثال، أصاب قصف الطريق الرئيسي، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حافلة تقل مدرسين من باتيكالاو إلى فاهاراي. وحال الخوف من حدوث هجمات مماثلة دون عودة المدرسين أنفسهم إلى فاهاراي لعدة أسابيع. كذلك أدى انعدام الأمن في الطرق، وحالات التأخير عند نقاط التفتيش الموجودة في مناطق تتخذ فيها إجراءات أمنية مشددة ومناطق غير مطهرة في مقاطعات أمبارا وباتيكالاو وتريكومالي وجافنا إلى عدم انتظام المدرسين والأطفال وكذلك إلى اختصار ساعات الدوام المدرسي. بالإضافة إلى ذلك، تُجبر المدارس الموجودة بالقرب من معسكرات للجيش في جافنا على تقديم قوائم الحضور اليومية لجميع الطلاب.

٢ - الهجمات على المستشفيات

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت ثلاثة بلاغات تم التحقق منها بشأن هجمات على المستشفيات. فقد أدى القصف الذي قام به جيش سري لانكا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى الإضرار بمركز غرامودايا الصحي في مدينة فاهاري بمقاطعة باتيكالوا، الذي استخدمه جيش سري لانكا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٧. كذلك استخدمت فرق العمل الخاصة التابعة لحكومة سري لانكا جناح توليد وغرفة للعمل في الحالات الطارئة بمستشفى في باتيكالوا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٧، مما أدى إلى الحد من إمكانية الأمهات الحصول على الرعاية. وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أدى القصف الذي قام به جيش سري لانكا إلى الإضرار بجناح التوليد وقسم العيادات الخارجية بمستشفى في شمال فافونيا. وقد دُمِّرت محطة التحويل الكهربائي التي تمد المستشفى

بالطاقة المنتظمة تدميرا تاما أثناء القصف و لم تعمل المحطة منذ ذلك التاريخ. وينتاب موظفي المستشفى خوف من العمل به بسبب القصف المستمر. ونتج عن ذلك أن المستشفى أصبح يعمل بطاقته الدنيا منذ بداية الهجوم. وقد تم التبليغ عن وقوع هجمات إضافية على المستشفيات، نتج عنها فيما نتج حدوث تلف مادي جراء القصف، واستغلال وسرقة المعدات الطبية، لا سيما في مقاطعتي باتيكالوا وترينكومالي، ولكن لم يتم التحقق من تلك الحوادث حتى الآن.

هاء – العنف الجنسي الخطير

٣٤ – لم يتم التبليغ عن حالات اغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي الخطير ضد الأطفال بسبب الصراع.

واو – منع إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأطفال

٣٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أعمال جميع أطراف الصراع تؤثر بدرجة خطيرة على عمليات وكالات المساعدة الإنسانية، وإيصال المساعدة الإنسانية، لأكثر الفئات ضعفا على وجه الخصوص، بما فيها الأطفال، عبر المناطق الشمالية والشرقية من سري لانكا.

٣٦ – وفي باتيكالوا وترينكومالي استمرت القيود على إيصال المساعدات الإنسانية تعوق وصول المساعدات الإنسانية. ومن النتائج المباشرة للقيود التي فرضتها منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير على تنقلات المدنيين، فقد كانت طفلة عمرها ١٣ سنة من بين ستة مشردين داخليا فارقوا الحياة عندما غرق قاربهم الذي كانوا يحاولون الهروب بواسطته من مدينة فاهاراي بمقاطعة باتيكالوا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وباستثناء قافلة مساعدات إنسانية واحدة مشتركة، مَنَعت قوات الأمن السريلانكية دخول وكالات المساعدة الإنسانية، بما فيها الأمم المتحدة، إلى فاهاراي طيلة تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في أعقاب عمليات عسكرية مكثفة جرت في المناطق التي تسيطر عليها منظمة نمور تاميل إيلام[١٤]. وتم الإبلاغ عن نقص حاد في الغذاء والإمدادات الطبية داخل فاهاراي، وعلى وجه الخصوص، فقد كان الدخول محدودا بدرجة قصوى في شمال فاهاراي، وفي فاليفالي وباديبالي وفافوناثيفو بشمال غرب باتيكالوا.

٣٧ – وفي جافنا، أدى الإغلاق المستمر لخطوط الدفاع الأمامية بموهمالي منذ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى إعاقة تدفق السلع الضرورية، بما فيها الأطعمة والإمدادات

(١٤) استولى جيش سري لانكا على المنطقة رسميا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

الإنسانية ومواد البناء والمنتجات الزراعية، إلى داخل جافنا. ولم يعد الدخول إلى شبه جزيرة جافنا، والخروج منها، ممكنا إلا عبر عدد محدود من الخدمات الجوية وخدمات السفن، حيث يتم استئجار السفن من قبل كل من المفوض العام للخدمات الأساسية ومن قِبَل القطاع الخاص. وقد تم الإبلاغ عن نقص خطير في الأغذية لعدة أشهر، وأصبح الأطفال الصغار معرضين بوجه خاص لخطر سوء التغذية. وتحسنت خدمات المواصلات خلال النصف الثاني من الفترة التي يشملها التقرير، وعلى وجه الخصوص ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو ما أدى إلى حدوث زيادة في وفرة الأغذية والسلع غير الغذائية. وعلى الرغم من ذلك تظل الأسعار عالية، وتظل قدرة المدنيين على إنتاج الأغذية وعلى الشراء ضعيفة، لا سيما بالنظر إلى قلة فرص الحصول على سبل الرزق وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق. ويظل جزء كبير من السكان معتمدا على المساعدة الغذائية.

٣٨ - وما زالت القيود على نقل الإمدادات، بما فيها الوقود والمواد اللازمة لتوفير المأوى، والمولدات الكهربائية لسلسلة التبريد والإمدادات الطبية ومواد البناء، عبر خطوط الدفاع الأمامية بأومانثاي، تعوق وصول الإمدادات الإنسانية إلى فاني. ولا تزال وكالات المساعدات الإنسانية تُبلِّغ عن وقوع تأخيرات طويلة في منح تراخيص من وزارة الدفاع لنقل بنود الإمدادات. ومن ثم، أصبحت الإمدادات المتوافرة لدى هذه الوكالات غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة الإيواء. وعقب صدور أمر توجيهي من قِبَل جيش سري لانكا في منتصف نيسان/أبريل، أصبحت جميع المركبات، بما فيها المركبات التابعة للأمم المتحدة، تخضع لتفتيش دقيق عند خط الدفاع الأمامي، ويشمل ذلك تنزيل جميع الأصناف الموجودة بالمركبات، وإجراء تفتيش جسماني للموظفين الدوليين والوطنيين، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التأخير لعدة ساعات في نقاط التفتيش.

٣٩ - وخلال أيار/مايو ٢٠٠٧ أُقْفِل خط الدفاع الأمامي بأومانثاي تماما لمدة أسبوعين تقريبا عقب قتال عنيف. وقد ساهمت القيود المفروضة على وصول الإمدادات في وفاة طفلتين (إحداهما مولودة حديثا كانت تحتاج لخدمات علاجية؛ والأخرى طفلة عمرها سنتان توفيت جراء فشل كلوي حاد) بمستشفى كلينوشيشي في ٢٦ أيار/مايو و٣٠ أيار/مايو على التوالي. ولم يسمح جيش سري لانكا بنقل الأطفال بسيارات الإسعاف عبر خط الدفاع الأمامي إلى مستشفى فافونيه لتلقي العلاج من قِبَل الأخصائيين.

٤٠ - وقد أثر الخوف من التجنيد القسري من قبل منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير على استعداد العديد من الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين لدى المنظمات غير الحكومية للعمل في منطقة فاني. وقد قامت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بمحاولات أيضا لتجنيد موظفين

وطنيين عاملين لدى الأمم المتحدة، ولكن منعت تلك المحاولات بفضل تدخلات الأمم المتحدة لدى منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير[١٥]. وطُلِب أيضا من الموظفين العاملين في مجال المساعدات الإنسانية التبرع بنقود لمنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير أو القيام 'بالعمل التطوعي' معها. وأدى إدخال نظام تراخيص المرور بشروط مفصلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ زيادة القيود على حرية التنقل لدى الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ويعتمد الإذن بمغادرة منطقة فاني على تلبية شروط محددة تشمل بقاء أحد أعضاء الأسرة في المنطقة.

٤١ - أدى الوجود المتزايد للجماعات المسلحة، ولا سيما فصيل كارونا، في مواقع المشردين داخليا في باتيكالوا إلى إثارة شواغل أمنية خطيرة لدى الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني. وقد تلقى عدد من الوكالات الدولية تهديدات مباشرة من فصيل كارونا، الذي كان له ضلع أيضا في نهب مواقع المشردين داخليا وسرقة مواد الإيواء ومواد المساعدة الأخرى من مستودعات الأمم المتحدة، وقد أثر ذلك سلبا على الأطفال المستضعفين وأسرهم.

٤٢ - لقد تم في وقت سابق إنشاء لجنة استشارية معنية بإيصال المساعدات الإنسانية مع وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وممثلين للاتحاد الأوروبي في إطار وزارة إدارة الكوارث وحقوق الإنسان، وذلك لتتولى حل المشاكل المتصلة بالوقود وإمدادات الغذاء والأدوية واللوازم الأساسية، والتصدي للصعوبات التي تواجهها الوكالات في القيام بأنشطتها. وقد أثبتت اللجنة الاستشارية أنها آلية مفيدة لإثارة القضايا ولضمان المتابعة والالتزام من قبل حكومة سري لانكا. ولكن لوحظ في كثير من الأحيان أن هناك تأخيرا كبيرا في الوقت بين الالتزامات التي تتم على مستوى اللجنة الاستشارية من ناحية وتنفيذ القرار على أرض الواقع من ناحية أخرى.

رابعا - الحوار وخطط العمل للتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال

ألف - منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير

٤٣ - وافقت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، خلال الزيارة التي قام بها السفير روك، المستشار الخاص لممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على زيادة الحوار مع اليونيسيف للإفراج عن الأطفال الذين ما زالوا يعملون في

(١٥) مثلا، بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧حاولت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير تجنيد موظفي الأمم المتحدة في مولايتيفا؛ وأدت تدخلات موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة إلى منع تجنيدهم.

صفوف المنظمة. وعينت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير رسميا هيئتها المدعوة بهيئة حماية الأطفال، لتكون الجهة المحاورة بشأن مسائل تجنيد الأطفال وبشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقد نظمت أنشطة الدعوة لدى منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بصفة رئيسية من خلال هيئة حماية الأطفال في كيلينوتشي.

٤٤ - بدأت اليونيسيف وهيئة حماية الأطفال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عقد اجتماعات شهرية لمناقشة المسائل المتصلة بالسياسات العامة، والتجنيد المستمر للأطفال، ووضع آلية للإفراج عن الأطفال الذين ما زالوا يعملون في صفوف المنظمة. إضافة إلى ذلك، واصلت اليونيسيف عقد اجتماعات مع هيئة حماية الأطفال على أساس أسبوعي في كيلينوتشي من أجل التصدي للمسائل العاجلة ذات الأهمية، مثل قائمة الأطفال الذين تم تجنيدهم في وقت قريب، والحالات التي تتطلب حماية خاصة، ولتوفير معلومات مرتجعة فيما يتعلق بعملية التحقق من قائمة منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير.

٤٥ - وقد كان الحوار عسيرا بوجه خاص نظرا لإصرار منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير على ألا يتم الإفراج إلا عن الأطفال الذين ولدوا بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (الأطفال الذين بلغ عمرهم السابعة عشرة)، وهو أمر يتناقض مع المعايير القانونية الدولية والوطنية التي تنص على أن العمر الأدنى للتجنيد هو ١٨ سنة. لقد أشير إلى العمر الأدنى للتجنيد لدى منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، وهو ١٧ سنة، سابقا في وثيقة صدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أوضحت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير عمليا رغبتها في إنفاذ العمر الأدنى للتجنيد، وهو ١٧ سنة، عن طريق إصدار إعلان على إذاعة Voice of Tiger وعلى الإذاعة المحلية تطلب فيه من جميع أولياء الأمور الذين وُلد أطفالهم بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، والذين يُعْتَقد بأنهم يعملون في صفوف المنظمة، أن يبلغوا عن تلك الحالات إلى هيئة حماية الأطفال. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عدلت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير موقفها الرسمي بحيث التزمت بأن لا تقوم بتجنيد أي شخص يقل عمره عن ١٨ سنة.

٤٦ - وتجابه المناقشات تحديا إضافيا يتمثل في التمييزات الجغرافية التي تضعها منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير فيما يتعلق بعملية الإفراج عن الأطفال في المنطقة الشرقية، وذلك بسبب عدم التنسيق والاتصال مع قادة المنظمة في تلك المنطقة حيث أن قوات الأمن السريلانكية وسعت نطاق سيطرتها على المقاطعات الشرقية. وعلى الرغم من أن اليونيسيف تدرك تباين الظروف على نطاق البلد بأسره، فقد أكدت على التزامات منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بالإفراج عن الأطفال الذين قامت بتجنيدهم، بغض النظر عن تغير السياق الأمني.

٤٧ - وبرغم التحديات العديدة، فقد شملت نتائج الحوار الذي كان يجري بصورة منتظمة ما يلي:

- قدمت منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير قائمة بأسماء ٢٢٧ طفلا تدعي المنظمة أنها ''أخلت سبيلهم'' خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويشمل ذلك ٣١ طفلا أفيد بالإفراج عنهم وتسليمهم إلى مركز تنمية المهارات التعليمية، و ١٩٦ طفلا أفيد بالإفراج عنهم وتسليمهم إلى أهلهم. وحاولت اليونيسيف عقب ذلك التحقق مما إذا كان قد تم الإفراج عن الأطفال الواردة أسماؤهم بقائمة المنظمة أم لا. وقد وُجِد بأن ١١٦ من بين الـ ٢٢٧ طفلا قد أفرج عنهم وسلموا إلى والديهم. وتفيد قاعدة بيانات اليونيسيف أن اليونيسيف، خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، تحققت من أن منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير قد أفرجت عن ٢٠٣ من الأطفال في الإجمال.

- وتزود اليونيسيف هيئة حماية الأطفال بقائمة أسبوعية تضم أسماء الأطفال الذين تم تجنيدهم حديثا من أجل التعجيل بالإفراج عن هؤلاء الأطفال.

- واضطلعت اليونيسيف في حزيران/يونيه و تموز/يوليه ٢٠٠٧، بالاتفاق مع هيئة حماية الأطفال، بعملية واسعة النطاق للتحقق بشأن ٥١٥ طفلا تقل أعمارهم في الوقت الحالي عن ١٨ سنة وسُجِّلوا في قاعدة بيانات اليونيسيف على أنهم في انتظار البت في أمرهم أو ما زالوا مع منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، وذلك لتوثيق وضع الأطفال. وقد تأكد أن من بين هؤلاء الأطفال البالغ عددهم ٥١٥ طفلا، كان ٣٠٥ أطفال لا يزالون يعملون ضمن صفوف منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، وتم التحقق من أن ٩٦ طفلا كانوا موجودين في منازلهم بعد أن أفرجت عنهم المنظمة، أو بعد هروبهم منها؛ وأثبت التحقق أن تسعة أطفال توفوا. ولم يتسن التحقق من وضع ١٠٥ أطفال إضافيين بسبب القيود الأمنية أو التشرد أو تقديم معلومات غير كافية عنهم للاتصال بهم.

٤٨ - وقد دخلت فرقة العمل في حوار مع منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير فيما يتعلق بوضع خطة عمل لمعالجة المسائل التي تثير القلق لدى الأمين العام وفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ووقَّعتْ منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ''خطة عمل'' ترفع السن الأدنى للتجنيد إلى ١٨ سنة وتُلْزِم منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير بالإفراج عن أي شخص يعمل في صفوفها ويقل عمره عن ١٨ سنة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتتضمن ''خطة العمل'' أيضا بالتفصيل التزامات

باحترام حياد المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة وأمنها بوصفها ''مناطق آمنة'' وتأمين وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بحرية وأمان إلى المناطق المتأثرة من أجل وصول الإمدادات والخدمات الإنسانية إلى المجتمعات الضعيفة. ولكن ''خطة العمل'' لا تفي حتى الآن بالمعايير الدنيا في عدة جوانب منها على سبيل المثال لا الحصر إتاحة الوصول بشكل تام لأفرقة الأمم المتحدة للتحقق ووضع مبادئ وتدابير رسمية ضمن أُطر زمنية محددة لإخلاء سبيل الأطفال بطرق آمنة وتحديد الجهات المساءلة ومنع إعادة التجنيد.

باء – حزب تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال/فصيل كارونا

٤٩ – وحاولت الفرقة العاملة أيضا المشاركة في الحوار مع حزب تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال فيما يتعلق بإعداد خطة عمل لمعالجة الشواغل التي أثارها الأمين العام والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح. ولم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل مع الحزب على الرغم من استمرار الدعوة إلى ذلك. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أصدرت منظمة اليونيسيف بيانا صحفيا أعربت فيه عن قلقها إزاء عدم التزام فصيل كارونا في الوفاء بتعهداته التي قطعها للممثل الخاص للأمين العام.

٥٠ – وقد قلّت كثيرا مشاركة الحزب/فصيل كارونا عقب حدوث انشقاق داخلي في الفصيل مع فصيل مستقل تردد أنه بزعامة القائد ''بيليان'' كان بصدد الانتقال (تغيير موقع؟) بالكوادر من القاعدة في باتيكالوا إلى ترينكومالي. غير أن القائد السياسي في ترينكومالي لم يعترف بانشقاق الجماعة. ورغم هذه الاجتماعات، لوحظ عدم وجود اتساق في تواتر الاجتماعات والإجراءات المتخذة إزاء الالتزامات المقطوعة. وأصدر الحزب/فصيل كارونا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ''لوائح'' لجناحه العسكري تقضي بعدم تجنيد الأطفال. وأُخطرت اليونيسيف بأن تلك اللوائح وزعت على جميع القادة العسكريين، وأن هؤلاء أُخطروا بأن إجراءات تأديبية ستتخذ إزاء من يقومون بتجنيد الأطفال.

٥١ – واستكشفت اليونيسيف إمكانية العمل مع الحزب/فصيل كارونا في مجال التدريب فيما يتعلق بحقوق الأطفال. غير أن ثمة شعورا ساد في البداية بضرورة أن يبرهن فصيل كارونا أولا التزامه بوقف تجنيد الأطفال، وإطلاق سراحهم. وأجرت اليونيسيف بعض التدريب الأولي للكوادر المتوسطة في فصيل كارونا في ترينكومالي، لإذكاء الوعي لديهم بالمعايير الدولية فيما يتصل بتجنيد الأطفال وتقرر إجراء جولة ثانية من التدريب للكوادر العليا.

٥٢ – وقد أظهر فصيل كارونا بالحزب سوء نواياه في عدة مناسبات، رغم مشاركته الأولية في خطة العمل، ومن ذلك مرافقته موظفي الأمم المتحدة إلى معسكر تدريب زائف

في باتيكالوا؛ وعودته إلى تجنيد الأطفال بعد أيام من إطلاق سراحهم بحضور موظفي اليونيسيف. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لم يظهر فصيل كارونا التزاما تاما بوقف تجنيد الأطفال، و لم يُخل سبيل جميع الأطفال داخل صفوفه. وفي واقع الأمر، فقد واصل فصيل كارونا اختطاف الأطفال وتجنيدهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٣ - ومن بواعث القلق الأخرى فتح ١٥ مكتبا سياسيا على الأقل للحزب في باتيكالوا، وخمسة مكاتب في أمبارا، يُشاهد فيها الأطفال المسلحون بصورة منتظمة. ووردت أيضا تقارير عن قيام فصيل كارونا بتنظيم اجتماعات في القرى بهدف تحديد من هم على علاقة بنمور تاميل إيلام للتحرير. وفي مناسبات أخرى، تردد أن فصيل كارونا يقوم بتجميع الأفراد، بمن فيهم الأطفال، في القرى، و ''يلقي القبض'' على من يشتبه في أنهم من نمور تاميل إيلام للتحرير، أو من أنصارهم. وقد نادت اليونيسيف بإطلاق سراح الأطفال، مشيرة إلى أن سلطة الاعتقال تقتصر على قوات الأمن السريلانكية دون سواها. ورد فصيل كارونا بأنه ''اعتقل'' الأفراد، وأنه إما سيطلق سراحهم أو يسلم أي ''مشتبه فيهم'' للشرطة السريلانكية.

جيم - حكومة سري لانكا

٥٤ - أنشأت حكومة سري لانكا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ فرقة عمل متعددة التخصصات معنية بالأطفال والصراع المسلح. ويرأس فرقة العمل التابعة لحكومة سري لانكا أمينة وزيرة نماء الطفل وتمكين المرأة، وتشمل ممثلين عن وزارات العدل والتعليم والدفاع والسلطة الوطنية لحماية الطفل، ولجنة حقوق الإنسان، وإدارة المراقبة وخدمات رعاية الطفل واليونيسيف. وتقوم الفرقة العاملة لحكومة سري لانكا بمناقشة عدة مسائل، منها مواءمة التشريع الوطني مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن الأطفال والصراع المسلح؛ والتعليم بوصفه أداة وقاية من تجنيد الأطفال؛ والتشجيع على تسجيل المواليد؛ وحماية الأطفال الذين كانت لهم في السابق صلات بالجماعات المسلحة، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم؛ وإعداد رد حاسم على الادعاءات الموجهة إلى قوات الأمن؛ وتعزيز إنفاذ القانون فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الأطفال.

٥٥ - وتنظر فرقة العمل التابعة لحكومة سري لانكا في صياغة خطة عمل ردا على استنتاجات وتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، المعني بالأطفال والصراع المسلح بشأن سري لانكا. وجرى إعداد مقترحات لتوسيع نطاق ولاية لجنة حقوق الإنسان لتشمل انتهاكات حقوق الأطفال في عمل مكاتبهم الواقعة في مناطق الصراعات؛ وإعادة تأهيل المقاتلين من الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم. ويتم البحث حاليا عن الموارد المالية لإجراء

التنفيذ؛ غير أن الموارد غير متوافرة حيث تتردد الجهات المانحة في دعم لجنة حقوق الإنسان نتيجة للشواغل التي أثيرت حول استقلاليتها. ويجري أيضا وضع خطط من أجل تعزيز قدرات المنسقين التابعين للسلطة الوطنية لحماية الأطفال، واللجان المعنية بنماء الأطفال بالمقاطعات، في المناطق المتأثرة بالصراعات من أجل المساهمة في رصد الانتهاكات والتبليغ عنها، ودعم اعتماد تدابير للحد من ظاهرة الإفلات من العقوبة.

٥٦ - ولم ترد أي معلومات أخرى عند كتابة التقرير حول ما تقوم به حكومة سري لانكا من تحقيق في الشكاوى المتصلة بخطف الأطفال. غير أن أمانة حكومة سري لانكا المعنية بتنسيق عملية السلام طلبت مؤخرا أن تبلغ الأمانة بحوادث معينة حتى تجرى التحقيقات. وأجرت اليونيسيف اتصالات شفوية وخطية لدى ممثلي قوات الأمن السريلانكية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات بشأن استمرار وجود الأطفال في المكاتب السياسية التابعة للحزب وفي القواعد العسكرية التابعة لفصيل كارونا، وكذلك مشاهد الأطفال المسلحين داخل أنحاء عديدة في باتيكالوا. وقدمت ٤٠ أسرة عريضة إلى اللجنة الرئاسية والمحكمة العليا في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن اختطاف أفراد في أسرهم، منهم ٢٥ طفلا اختطفوا في باتيكالوا. وقدمت شكوى لاحقة باسم الأسر إلى لجنة حقوق الإنسان في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي فترة إعداد التقرير، كان ما زال يتعين إجراء تحقيق أو متابعة موسعة من قبل الشرطة أو لجنة حقوق الإنسان بشأن تحديد موقع أولئك الأطفال الذين جندهم فصيل كارونا أو العمل على إطلاق سراحهم. إضافة إلى ذلك، فإن الأسر التي قدمت شكاوى تعرضت لمزيد من التخويف. وليس ذلك مؤشرا على عدم متابعة أفراد المسؤولين في حد ذاتهم، بل هو برهان على الحاجة إلى إجراء تحسين منهجي في متابعة القضايا والتحقيق فيها، مع كفالة توفير الحماية للمشتكين والشهود من انتقام أي طرف، وذلك من أجل تعزيز حماية الأطفال واستعادة سيادة القانون.

٥٧ - ولم يتبين حتى تاريخه ما يدل على اتخاذ قوات الشرطة أو الأمن إجراءات تكفل إخلاء سبيل الأطفال الذين قام فصيل كارونا باختطافهم وتجنيدهم واستغلالهم رغم معرفة قوات الشرطة أو الأمن بذلك خير المعرفة. وهناك حاجة ماسة لأن تضطلع حكومة سري لانكا بمسؤولياتها الرئيسية المتمثلة في حماية مواطنيها، وأن تتخذ خطوات فعلية لكفالة إخلاء سبيل جميع الأطفال المختطفين لدى فصيل كارونا المحتجزين في مناطق تسيطر عليها الحكومة؛ وأن تكفل عودتهم إلى أسرهم. وتقوم أسر عديدة بزيارة أطفالها في القواعد العسكرية لفصيل كارونا في معسكرات ثيفوشيناي، ووليكاندا، وكاروبالي، وموثوكال، ومناطق سيوانابيتيا في بولوناروا، وهو ما يتطلب المرور عبر نقاط تفتيش عسكرية. وتفيد التقارير بأن العديد من الأسر أخطرت الجيش والشرطة السيريلانكية بعزمها على السفر

لزيارة أطفالها في القواعد العسكرية لفصيل كارونا. وعلاوة على ذلك، تقع بضعة مكاتب سياسية تابعة للحزب على مقربة شديدة من نقاط التفتيش التابعة للشرطة والجيش السيريلانكي، من قبيل مكاتب الحزب في بلدة باتيكالوا وموراكادانشيناي.

٥٨ - وفيما يتعلق بالادعاءات القائلة بأن عدة عناصر في قوات الأمن الحكومية تساند التجنيد الإجباري للأطفال من قبيل فصيل كارونا، شكلت حكومة سري لانكا في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ لجنة متعددة الاختصاصات لإجراء تحقيق. ورغم أن تعيين اللجنة مؤخرا أمر مرحب به، هناك حاجة ماسة لأن تقوم حكومة سري لانكا بالتحقيق في الادعاءات، وباتخاذ تدابير فعلية للحيلولة دون ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال، بما في ذلك اختطاف الأطفال وتجنيدهم من جانب فصيل كارونا، لا سيما في المناطق التي تهيمن عليها الحكومة.

٥٩ - وثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب حكومة سري لانكا لمعالجة حالة الأطفال الذين طلبوا حماية خاصة من قوات الحكومة التي سلموها أنفسهم. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أصدر رئيس الدولة أنظمة جديدة للطوارئ حيث قام بتعيين وزير العدل بوصفه ''مفوض إعادة التأهيل''، ليتولى الإشراف على ''مراكز الإيواء وإعادة التأهيل'' التي توفر الحماية للأشخاص الذين أُبعدوا عن الجماعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال، حيث يتم إعادة تأهيلهم وتدريبهم مهنيا قبل إخلاء سبيلهم. ومن ثم، تم اعتقال أكثر من مائتي سجين، منهم أطفال سعوا للحصول على الحماية الخاصة وسلموا أنفسهم لقوات الأمن السريلانكية، في سجون جافنا وكاندي وباليكيل. وأثناء فترة التبليغ، ظل ٣٤ طفلا كانوا في هذه السجون في نفس الزنزانات التي كان بالغون محتجزين فيها. ومن الأهمية بمكان تنفيذ أحكام خاصة بشأن الأطفال المغادرين للجماعات المسلحة دعما لعودتهم الآمنة إلى أسرهم ومجتمعاتهم.

٦٠ - وفي غياب أي إجراء واضح، تظل الشواغل قائمة بشأن معاملة الأطفال المجندين سابقا الذين هم بعهدة قوات الأمن السريلانكية. ويتلقى العديد من الصبيان والفتيات الذين جندهم نمور تاميل إيلام للتحرير في السابق زيارات وأعمال فحص مكثفة من جانب فرق العمل السريلانكية الخاصة، حيث يطلب من بعض الأطفال الذهاب يوميا إلى معسكرات فرق العمل. وقد تبين ذلك بوجه خاص في باتاليكالوا أثناء فترة التشرد فيما بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفي أعقاب عملية عودة المشردين داخليا إلى المناطق الجنوبية والغربية من مقاطعة باتيكالوا التي ما زالت تسيطر عليها فرق العمل الخاصة. وتلقت اليونيسيف تقارير عن تلك الحالات من أسر لا تقوم، رغم ذلك، بتبليغ هذه الحالات إلى السلطات

خشية عمليات الانتقام. وقد أثارت اليونيسيف هذه القضية من خلال مداخلة كتابية لدى قوات الأمن. فمن الأهمية بمكان أن تقوم حكومة سري لانكا على وجه الاستعجال، بمساندة من اليونيسيف وسائر هيئات حماية الأطفال، بوضع مبادئ توجيهية لحماية المصالح العليا للأطفال الذين أُخلي سبيلهم، من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع.

خامسا – توصيات

٦١ - جميع الأطراف المعنية مطالبة، على سبيل الأولوية، بأن تنفذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأول عن حالة الأطفال والصراع المسلح في سري لانكا (S/2006/1006)، والاستنتاجات والتوصيات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح (S/AC.51/2007/9).

٦٢ - ورغم أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في مجال إخلاء سبيل الأطفال المرتبطين بنمور تاميل إيلام للتحرير وفصيل كارونا بالشكل الذي حث عليه التقرير السابق للأمين العام، فإن كلا الطرفين لم يوقفا عمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم، ولم يقوما بإخلاء سبيل جميع الأطفال المرتبطين بقواتهما، واتخاذ إجراءات شفافة لإخلاء سبيلهم والتحقق منهم، بما في ذلك السماح لفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالرصد والتبليغ بدخول جميع المواقع العسكرية الواقعة تحت سيطرتهما دون إعاقات، واستكمال خطط العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري تلبي المعايير الدولية، مما يبرر النظر في اتخاذ تدابير ذات أهداف محددة في حالة استمرار عجزهما عن الامتثال في الفترة التالية المشمولة بالتقرير.

٦٣ - ومما يدعو للترحيب إنشاء لجنة حكومة سري لانكا للتحقق من مزاعم اختطاف الأطفال وتجنيدهم لاستغلالهم في الصراع المسلح، وللرد على مزاعم بقيام عناصر بعينها في القوات المسلحة السريلانكية بتقديم المساعدة لعمليات اختطاف الأطفال التي يقوم بها الحزب/فصيل كارونا وبالتحريض عليها، لاستخدامهم جنودا. وحكومة سري لانكا مدعوة لاتخاذ خطوات فعّالة للحيلولة دون اختطاف الأطفال وتجنيدهم على أيدي الجماعات المسلحة، وضمان القيام فورا بإخلاء سبيل الأطفال المرتبطين بأي جماعة مسلحة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

٦٤ - وجميع الأطراف مدعوة إلى القيام، في التو واللحظة، بتأمين سلامة وصول الجهات الفاعلة الإنسانية ذات الصلة إلى جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها دون عوائق.

٦٥ - وجميع الأطراف مدعوة لأن تكف عن شن هجمات عشوائية ضد المدنيين والأهداف المدنية، وتوجيه الهجمات نحوهم، بما في ذلك المدارس والمستشفيات على سبيل المثال لا الحصر.

٦٦ - وحكومة سري لانكا مدعوة لتعزيز قدرات السلطات القائمة على إنفاذ القوانين لإجراء تحقيقات فورية بشأن الجرائم المقترفة ضد الأطفال؛ وكفالة إتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛ واعتماد الإجراءات المراعية للأطفال.

٦٧ - ويؤكد فريق الأمم المتحدة القطري من جديد استعداده لمساندة حكومة سري لانكا على الفور في التعجيل بإعداد برنامج ملائم للأطفال يرمي إلى إخلاء سبيلهم وإعادة إدماجهم يستهدف الأطفال الذين تم فصلهم عن الجماعات المسلحة والذين هم في عهدة حكومة سري لانكا ونقلهم على الفور من السجون ومراكز الاحتجاز الأخرى الموجودين بها حاليا، وفي كثير من الحالات مع أشخاص بالغين في انتهاك للالتزامات القانونية المنطبقة عليهم.